

شبكة العمل الخيري المؤسسي

منتدى متخصص لتبادل الخبرات حول الحوكمة والمساءلة والعطاء المؤسسي المسؤول

التاريخ: 07 مايو، 2026 | الوقت: 11 صباحاً - 12:30 ظهراً بتوقيت منطقة الخليج | عبر منصة زوم

الجلسة الأولى: الحوكمة في الأوقات المتغيرة

شهد دور الشركات توسعاً ملحوظاً. فلم تعد تُقيّم الأعمال على أساس النتائج المالية فقط، بل أصبحت باعتبارها فاعلاً رئيسياً في المجتمع مطالبة بالمساهمة بشكل مسؤول في المجتمعات والبيئات التي تعمل ضمنها. وتتجاوز هذه المسؤولية إدارة الأثر البيئي والاجتماعي للعمليات، لتشمل بشكل متزايد توجيه الأرباح نحو تحقيق منفعة اجتماعية قابلة للقياس.

ومع ذلك، أصبحت فترات الاضطراب، سواء كانت مدفوعة بعوامل جيوسياسية أو بيئية أو إنسانية، سمة متكررة في المشهد العالمي. وفي حين تؤدي هذه الحالات عادةً إلى حشد قدر كبير من الدعم والموارد من القطاع المؤسسي، فإنها في الوقت ذاته تُحدث اضطراباً في العمليات التشغيلية اليومية وتفرض ضغوطاً داخلية على الشركات.

في أوقات عدم اليقين والأزمات، غالباً ما يكون العطاء المؤسسي أول الالتزامات التي يتم إعادة النظر فيها، والأسهل في تقليصها بشكل غير ملحوظ. وما يبني مرونة المؤسسات ليس حجم الميزانيات، بل الحوكمة، ووضوح الصلاحيات، ومواءمة القيادة. وهذه هي العناصر التي تُبقي الالتزامات الخيرية قائمة خلال فترات الاضطراب بدلاً من تجاوزها.

في 7 مايو 2026، جمعت مبادرة بيرل مجموعة نخوية من قادة العطاء المؤسسي في المنطقة ضمن جلسة لتبادل الخبرات حول استراتيجيات الحوكمة التي تضمن استمرارية ومصداقية ومرونة العطاء المؤسسي، لا سيما في أوقات الأزمات وعدم اليقين. وأسفرت الجلسة عن حوار مثمر حدد مجموعة من النهج الرئيسية للحفاظ على الالتزامات الخيرية، وتعزيز الحوكمة الداخلية، وتوسيع آفاق التعاون تحت الضغط.

المحاور التي تمت مناقشتها:

- استراتيجيات التخطيط للأزمات بما يضمن جاهزية الاستجابة السريعة عند الحاجة
- أهمية ترسيخ الثقة وضمان مواءمة التوجهات الإدارية
- آليات الموازنة بين تحقيق الأثر طويل الأمد والاستجابة الفورية للأزمات
- واقع التعاون متعدد الوظائف تحت ضغوط التشغيل
- اختيار الشركاء وإجراءات العناية الواجبة في بيئات تعاني من نقص التمويل والضغوط التشغيلية
- مقاربات تنفيذ المشاريع، والمتابعة، وقياس الأثر في ظل غياب الأطر والمعايير الموحدة
- كيفية تعامل قادة القطاع مع التحديات الهيكلية، وإرهاق العمل الإنساني، وفرص التطوير والتحسين

شبكة العمل الخيري المؤسسي

الاستنتاجات الرئيسية:

- في ظل غياب أطر تنظيمية تُلزم بالعبء المؤسسي، تصبح السياسات الداخلية والحوكمة العامل الحاسم في استدامة الالتزامات تحت الضغوط التجارية. فالأطر التنظيمية الداخلية، والتفويضات المعتمدة من مجالس الإدارة، والالتزامات المالية متعددة السنوات، تُحوّل العمل الخيري من مصروف اختياري إلى التزام مؤسسي راسخ.
- تتطلب الاستجابة الفعالة للأزمات في العبء المؤسسي وضوحًا وسرعة في اتخاذ القرار والتنفيذ، إلى جانب التنسيق والمساءلة. وتتميز المؤسسات التي تستجيب بشكل جيد بأنها كانت قد هيأت مسبقًا الظروف اللازمة لذلك عبر الأطر التنظيمية، وعلاقات الشراكة، وهياكل الحوكمة، ومواءمة القيادة قبل حدوث الأزمة.
- تُشكّل الثقة في الاستجابة للأزمات عنصرًا محوريًا في تعزيز وضوح اتخاذ القرار. ويستند العبء المؤسسي إلى الثقة على مستويين: داخليًا من خلال التفويضات والصلاحيات الممنوحة ومواءمة القيادة، وخارجيًا من خلال آليات العناية الواجبة، وعمليات إعداد التقارير، وعلاقات الشراكة مع الأطراف المعنية.
- ينبغي على المؤسسات الاستعداد لسيناريوهات الأزمات المحتملة من خلال وضع أطر استباقية للاستجابة تشمل المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والداخلية. ويُفَعّل هذا النهج بشكل مثالي عبر ميزانية طوارئ مخصصة؛ وفي حال غيابها، يوفر إطار استجابة معتمد مسبقًا يحدد عتبات التدخل، ومحفظاته، ونطاقه، بما يمنح الصلاحية المؤسسية اللازمة للتحرك بسرعة وكفاءة عند الحاجة.
- دعم الشركاء والمستفيدين في تطوير أنظمة الحوكمة والأنظمة التشغيلية اللازمة للتنفيذ اليومي السليم، وليس فقط للاستجابة للأزمات. ويساهم تعزيز هذه الأسس في ترسيخ الطابع المؤسسي لشركاء المنظمات غير الحكومية، وبالتالي ضمان استمرارية وسلامة التنفيذ تحت الضغوط. وتتمثل إحدى الفجوات المستمرة في القطاع في غياب أنظمة داخلية لدى شركاء المنظمات غير الحكومية تتماشى مع معايير الحوكمة والعناية الواجبة لدى المانحين.
- إنشاء نظام حوكمة رسمي للتعاون بين الوظائف المختلفة في العبء المؤسسي؛ فعلى سبيل المثال، يساهم تشكيل لجنة بتمثيل محدد من أقسام الاتصال، والشؤون القانونية، والمالية، والاستدامة في ترسيخ الملكية المشتركة، ومواءمة الخطاب المؤسسي، واستبدال مسارات الاعتماد التقليدية بآليات اتخاذ قرار متوازنة، بما يقلل من زمن الاستجابة. وتبرز أهمية ذلك بشكل خاص في سياقات الاستجابة للأزمات.
- يمكن للعبء التعاوني، بما في ذلك الصناديق المجمعّة، وتحالفات المانحين، وهياكل التمويل القائمة على النتائج، أن يقلل من مخاطر المساهمات الفردية في سياقات الأزمات، ويحد من الازدواجية داخل منظومة العمل الخيري، ويفتح المجال لاستقطاب رؤوس أموال إضافية. وتحوّل هذه النماذج العمل الخيري من معاملات منفصلة إلى أنظمة منسّقة، يتم فيها تحمل النتائج بشكل مشترك، وتوجّه الموارد على نطاق واسع.

تأتي هذه الجلسة في إطار التزام مبادرة بيرل المستمر بتعزيز منصة لتبادل الخبرات بين قادة العبء المؤسسي في مختلف أنحاء المنطقة. ومع استمرار توسع دور الشركات في المجتمع وتطور ممارسات العبء المؤسسي، تتزايد الحاجة إلى ترسيخ معايير حوكمة مشتركة، وتعزيز التعلم الجماعي، وتوسيع نطاق التنسيق بين الأطراف المعنية. وسيواصل «شبكة العبء المؤسسي» عقد هذه اللقاءات في جلسات مستقبلية، مع التركيز على القضايا العملية في الحوكمة التي تحدد مدى قدرة الالتزامات على الصمود والاستمرار في ظل الضغوط التشغيلية.